

كتب عربية مختارة (موجز)

إعداد: قسم التوثيق والمعلومات مركز دراسات الوحدة العربية

ويبحث في العلاقة بين الولايات المتحدة والصين ليتوقف عند السياسة الخارجية المصرية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية. ومن الاستنتاجات التي يتوصل إليها أن مشكلات الشرق الأوسط مترابطة بشكل وثيق يصعب معه تسوية مشكلة دون أخرى. ويتوقع بالنسبة إلى العلاقات الأمريكية - الصينية، أن تختار الصين التعاون مع الولايات المتحدة على ألا يتعارض ذلك مع مصالحها الحيوية. وإذا يصل إلى السياسة الخارجية المصرية، يتحفظ على مقولة تراجع الدور المصري بعد عبد الناصر، رابطاً هذا التراجع بالمتغيرات الإقليمية والدولية خلال العشرين سنة الماضية. ويرى في هذا السياق أن المطلوب إعادة صياغة للدور المصري بما يؤدي إلى التعاون والتنسيق مع الأدوار الدولية والقوى الإقليمية، مع الحاجة إلى تفعيل هذا الدور من خلال إخراج السياسة الخارجية من دائرة ردود الفعل، وأخذ المبادرات المؤثرة في التطورات المحيطة بمصر والمنطقة.

(١)

السيد أمين شلبي. **نظرات في العلاقات الدولية**. القاهرة: عالم الكتب، ٢٠٠٨. ٢٨٤ ص.

يعرض هذا الكتاب لعدد من قضايا الشرق الأوسط والقضايا الدولية المثيرة للاهتمام، في محاولة لإظهار سبل مقاربتها والتعاطي معها. وتتماهى هذه القضايا بموضوعات تطرح نفسها على الصعيدين الإقليمي والدولي، مثل «الصراع العربي - الإسرائيلي»، الملف النووي الإيراني، الحرب على العراق، الأزمة اللبنانية، مصادر الإرهاب، مستقبل الأمم المتحدة، الحلف الأطلسي، والعلاقة بين الولايات المتحدة والصين.

يتناول المؤلف - وهو دبلوماسي شغل منصب مدير إدارة التخطيط في وزارة الخارجية المصرية (١٩٩٤ - ١٩٩٦) - الدعوات الأمريكية للفصل بين مشكلات الشرق الأوسط ومعالجة كل منها على حدة،

ذلك من المؤشرات التي تساعد على دراسة مواقف مجتمعات الخليج العربي من وسائل العولمة.

تعرض المؤلفة لمواقف الثقافة المحلية المتباينة في مجتمعات الخليج العربي تجاه وسائل العولمة، في ضوء القلق من شطط اتجاهات العولمة المفرطة، والخشية من اضمحلال الخصوصيات الثقافية للمجتمع المحلي. وإن تقارن بين مواقف الرياض ودبي، تجد أن الحكومة السعودية اتخذت مواقف محافظة تصل إلى حدّ المنع والمصادرة لوسائل العولمة، فيما اتسمت قوانين حكومة دبي بالانفتاح النسبي على استخدام هذه الوسائل. مع ذلك، تؤكد الدراسة أن المنع أو التحريم في السعودية لم يمنع الناس من الإقبال على وسائل العولمة، وما يظهره الإعلام السعودي المحلي من تحريم وممانعة نمطية لوسائل العولمة - القنوات الفضائية على سبيل المثال - لا يعكس درجة الإقبال المرتفعة للمجتمع السعودي على تقنيات وسائل العولمة، ذلك أن حجب وسائل الاتصال على أشكالها أو الانغلاق الثقافي لم يعد أمراً واقعياً أو ممكناً في ظل العولمة.

من هنا ترى المؤلفة أن البحث يجب أن يتمحور حول مشكلة التوفيق بين العولمة الثقافية لبلدان المركز الغربي ومجتمعات الأطراف التي تسعى إلى الاستفادة من إيجابيات تقنيات العولمة في سياق عمليات التحديث والإصلاح من دون إلغاء خصوصياتها الثقافية. وقد أظهرت الدراسة لمجتمع دبي بوضوح، ولمجتمع الرياض على نحو مقبول، إشارة إلى هذا الاتجاه الإيجابي في التعاطي مع وسائل العولمة.

(٢)

بدرية البشر. **وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي: دبي والرياض أنموذجان.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨. ٢٩٤ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٠)

يبحث هذا الكتاب في وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي عموماً، وفي دبي والرياض خصوصاً، لما للواقع الخليجي من ارتباط وثيق بوسائل العولمة، وأبرزها: الهاتف المحمول، الإنترنت، والقنوات الفضائية، نتيجة القدرة المالية المتوافرة عموماً لدى المواطن الخليجي، والمتأتية من دخل النفط، ولما للموضوع من مضامين ثقافية وفكرية وأخلاقية تعكس مواقف المجتمعات الخليجية من مقتنيات، واستخدام هذه الوسائل التي تسهم في عمليات الاحتكاك الثقافي، وبالتالي في انسياب مفاهيم العولمة وثقافتها.

يقع الكتاب في قسمين: يتناول الأول الإطار المفاهيمي ومقاربة المجتمع الخليجي للعولمة، فيبحث في مفهوم العولمة والعولمة الثقافية، ويعرض للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة الخليج العربي خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠، ليتناول توليف العولمة في مجتمعي دبي والرياض.

أما القسم الثاني، فيعرض للجانب التطبيقي من الدراسة واختبار فرضياتها، بما يسمح بتحديد العوامل المؤثرة باستخدام وسائل العولمة، مثل: الجنس، العمر، الوضع العائلي، الدخل السنوي، المهنة، المؤهل العلمي، وثقافة المجتمع، وغير

(٣)

توفيق السيف. **حدود الديمقراطية الدينية**. بيروت: دار الساقى للطباعة والنشر، ٢٠٠٨. ٤٠٧ ص.

انطلاقاً من النقاش الدائر حول العلاقة بين الدين والديمقراطية وإمكانية صياغة نموذج ديمقراطي قادر على التفاعل مع الهوية الدينية للمجتمعات المحلية، تسعى هذه الدراسة إلى اختبار صيغة سياسية ديمقراطية توفّق بين الدين والسياسة، على أساس تطوير النموذج الديني التقليدي في الحكم، قياساً بمدى التغيير الممكن تحقيقه في الفكر الديني.

تتخذ الدراسة تجربة إيران بعد الثورة الإسلامية كموضوع اختبار، وخصوصاً تجربة التيار الإصلاحي خلال الفترة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٤، وتنظر إلى المشاركة الشعبية الطوعية بوصفها إطاراً تفسيراً وتطبيقياً لمفهوم الديمقراطية، الأمر الذي يسمح للدين بأن يؤدي دوراً أساسياً في تأمين الإجماع الوطني على النظام السياسي والتواصل بين الدولة والمجتمع وتشجيع مشاركة الناس في الحياة العامة.

يعرض المؤلف للأحزاب المتنافسة على السلطة في إيران والتباين بين الإصلاحيين والمحافظين، ويركّز على التحولات في البنية الاجتماعية المؤدية إلى التغيير في الفكر والممارسة الدينية، ويتناول ما طرأ من تغيير في الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية منذ قيام الثورة الإيرانية، وتأثير ذلك في الثقافة السياسية والمفاهيم المتعلقة بالجمهورية الإسلامية وممارسة السلطة ومصادر الشرعية السياسية وعلاقة الدين بالدولة.

ويخلص المؤلف إلى أنه على الرغم من فشل التيار الإصلاحي الذي قاده الرئيس محمد خاتمي في المحافظة على دوره السياسي لإكمال ما اقترحه من إصلاحات على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه تمكّن - في حدود معينة - من إجراء تغيير في البيئة السياسية سمح لإيران بالتقدم نحو الديمقراطية.

(٤)

رينيه جيرار. **الكذبة الرومنسية والحقيقة الروائية**. ترجمة رضوان ظاظا؛ مراجعة سعود المولى. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨. ٣٩٨ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

لا يستطيع الإنسان أن يرغب في شيء من تلقاء نفسه: إنه يحتاج إلى طرف ثالث أو وسيط في اختيار شخص ما أو غرض ما. هذا ما ينطلق منه رينيه جيرار في عرضه لنظرية «مثلث الرغبة»، فيرى أن الظن بأننا أحرار ومستقلون في خياراتنا، إنما هو وهم رومانسي، لأن الحقيقة أننا لا نختار سوى أغراض سبق أن رغب فيها غيرنا، ما يعني - كما يرد في مقدمة المترجم - أن العلاقة بين الشخص الراغب والغرض المرغوب فيه ليست علاقة مباشرة، بل هي تمرّ عبر طرف ثالث أو وسيط، وبالتالي تأخذ الرغبة شكل مثلث، فتضم الشخص الراغب، الوسيط، والغرض المرغوب فيه؛ هذا الغرض الذي يمكن أن يكون موضوع رغبة تقبل المشاركة، فتولّد بين البشر مشاعر التعاطف، أو رغبة لا تقبل المشاركة (يتمسك بها الفرد لنفسه على سبيل المثال)، فتولّد التنافس، وبالتالي

الاجتماع في دراسة الظواهر الاجتماعية السلبية المفروضة قسراً على المجتمع ومسبباتها بهدف وضع الحلول الملائمة لها.

يتناول الفصل الأول مسألة نشوء الدولة وتطورها ليميز بين نشوء الدولة القديمة والدولة الحديثة وما تحملهما من سمات تحدّد طبيعة السلطة والعلاقة بين الدولة والمجتمع. ويرى المؤلف في هذا السياق أن الدولة القديمة تفرض سلطتها على المجتمع، وتشترع استغلالها لموارد الدولة، استناداً إلى مبدأ العصبية القبلية، والأعراف والقيم القبلية، واعتماد مبدأ الوراثة أساساً للحكم، فيما يشكل العقد الاجتماعي أساساً لشرعية السلطة وممارستها في الدولة الحديثة، بما يتضمنه من مبادئ وحقوق وواجبات، وما يفضي إليه من مؤسسات وتشريعات تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع. كما يتناول المؤلف في هذا الفصل سلطة الاستبداد التي يمارسها الطاغية، والأنظمة السياسية، وشرعية استخدام العنف في الأنظمة الاستبدادية وفي النظم الشمولية والديمقراطية.

في الفصل الثاني، يعرض المؤلف لسلطة الاستبداد والمجتمع والنهج الاستبدادي ومنظومة القيم في المجتمع، فيتناول التأثيرات السلبية للاستبداد في بنية المجتمع وتداعيات انهيار سلطة الاستبداد على المجتمع، ليشدّد على أن ممارسات الاضطهاد والعنف التي اتبعتها السلطة الاستبدادية لفترات طويلة أدت إلى أنماط سلوكية غير سوية في المجتمعات المقهورة، من بينها ترسيخ وتوارث مفاهيم الخنوع والإذعان لسلطة الاستبداد والتماهي بها، بحيث تصبح هذه السلطة لدى الإنسان

الغيرة والحسد والكرهية، وصولاً إلى العنف.

وكما يأتي في تقديم الكتاب، يعتمد جيران في عرض نظريته على تحليل عدد كبير من الروائع الأدبية لكبار الروائيين، كسرفانتس وستاندال ودستوفسكي وبروست، ويقع فيها جميعاً على ظاهرة «مثلث الرغبة» في التفتُّح والنفاق والتنافس والمازوشية والسادية وغير ذلك. ولا يقف جيران عند هذا الحدّ، بل يذهب بنا باتجاه معرفة المشاعر الإنسانية والبحث في الدوافع الحقيقية وراء السلوك البشري، الذي يبدو في ظاهره سلوكاً حراً، ليسهم بذلك في معالجة واحدة من أكبر المسائل المتعلقة بالوعي البشري؛ مسألة حرية الاختيار.

(٥)

صاحب الربيعي. سلطة الاستبداد والمجتمع المقهور. دمشق: صفحات للدراسات والنشر، ٢٠٠٧. ١١٢ ص.

يهدف هذا الكتاب - كما يأتي في تصديره - إلى تسليط الضوء على المشكلات والأزمات التي تنخر في بنية المجتمعات المقهورة، نتيجة مواجهتها للعنف والاستبداد أمداً طويلاً، والدور الإيجابي الذي يمكن أن يضطلع به علماء الاجتماع لمعالجة الأنماط السلوكية غير السوية في المجتمعات المقهورة، بعيداً عن الحلول الجاهزة، التي قد يلجأ إليها السياسي في محاولاته إنقاذ المجتمعات المقهورة من أمراضها النفسية والاجتماعية الناجمة عن سياسات سلطات الاستبداد.

يقع الكتاب في أربعة فصول، يمهد لها المؤلف بمدخل يعرض فيه لأهمية علم

واستخدام العنف غير المشروع ضد المجتمع.

(٦)

عزة شرارة بيضون. جرائم قتل النساء أمام القضاء اللبناني. بيروت: منظمة «كفى عنف واستغلال»، ٢٠٠٨. ص. ٢٠٨.

العنف الأسري القائم على الجندر يمكن أن يؤدي إلى إبادة قتل النساء تحت شعار «الحفاظ على شرف العائلة»، في ظل عدم وجود ضمانات قانونية حقيقية رادعة لجرائم الرجال الممسكين بزمام أمور عائلاتهم ونسائهم. هذا ما تسعى إلى إظهاره هذه الدراسة، بهدف كسر الصمت عن العنف والتمييز ضد المرأة في المجتمع اللبناني وسائر المجتمعات العربية، ودفع مؤسسات الدولة إلى العمل على وضع تشريعات واضحة لمكافحة العنف الجندي وتعميمها على المجتمع بأسره.

تقدم المؤلفة قراءة تحليلية لوثائق محاكمات متهمين في ست وستين قضية جرائم قتل نساء في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٧، بهدف إظهار ملامح القاتل والضحية، وخلفيات القتل، ومدى فاعلية المحاكمات في ظل البيئة العائلية والاجتماعية التي ينتمي إليها القاتل، وتأويلات القانون اللبناني. وتخلص إلى عدة استنتاجات، أبرزها أن العنف القاتل ضد النساء بدافع الشرف لا يعدو كونه تعبيراً عن أقصى درجات العنف المستمر ضد النساء. وتساعد البيئة الأسرية والاجتماعية وبعض القوانين المدنية اللبنانية، وخصوصاً المادة (٥٦٢) على استمرارية هذا العنف. والواقع أن تضمينات قوانين الأحوال الشخصية

المقهور أداة، ليس فقط من أجل حماية الذات من البطش، بل لرد الاعتبار إلى الإنسان المقهور أيضاً، الذي يسعى بدوره إلى التسلط على مَنْ هم أضعف منه. وما الاستزلام سوى مظهر من مظاهر تماهي الإنسان المقهور بسلطة الاستبداد. ومن المظاهر السلبية للاستبداد أيضاً تفشي لغة العنف والإرهاب والنزاعات العرقية والمذهبية التي قد يلجأ المستبد إلى إثارتها للحوّل دون قيام قوى اجتماعية موحدة مناهضة لسلطة الاستبداد.

غير أن الخنوع أو الإنذعان لسلطة الاستبداد غالباً ما يتلازم مع حقد وكرهية تجاه المستبد. من هنا يتناول المؤلف في الفصل الثالث ظاهرة تنامي الحقد وانهايار منظومة القيم في المجتمعات المقهورة. ويرى في هذا الإطار أن الحقد المتراكم لدى الإنسان المقهور، والإحباط، وانعدام سبل الحوار مع المستبد، وتفشي الفقر والجهل في المجتمعات المقهورة، غالباً ما يترجم عنفاً مضاداً ضد رموز السلطة المستبدة عند أي مناسبة سانحة للانتقام. وقد يؤدي ذلك إلى ظهور طبقة جديدة من القاع تسيطر على السلطة وتنتشر العنف والفوضى.

وفي الفصل الرابع والأخير يبحث المؤلف في كيفية مواجهة تداعيات الاستبداد والعنف، وإنهاء الصراع السياسي، وسبل إرساء حالة من الاستقرار بين الدولة والمجتمع، فيؤكد أهمية قيام سلطة شرعية تستند إلى عقد سياسي واجتماعي ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، بما يتضمنه من مبادئ وحقوق وواجبات، وما يفرض إليه من تشريعات وقوانين تحول - من حيث المبدأ - دون جنوح السلطة الحاكمة نحو الاستبداد،

يفتد فكرة الحق التاريخي لليهود في فلسطين، يعرض المؤلف للفتح الإسلامي، واستقرار الإسلام في فلسطين، والغزو الصليبي، واحتلال بيت المقدس، وصولاً إلى مواجهة الحروب الصليبية ومعركة حطين (٥٨٣هـ/ ١١٨٧ م) التي شكّلت بداية النهاية لوجود الإفرنج في المنطقة. ويتناول حكم العثمانيين والأطماع الأوروبية في الشرق، ليتوقف عند حكم محمد علي باشا لفلسطين وابنه إبراهيم باشا، وصولاً إلى حكم السلطان عبد الحميد الثاني وظهور فكرة الصهيونية في عهده.

يوجز المؤلف أهم الأحداث التي تلاحقت بعد الثورة العربية الكبرى، ليشير إلى غياب التيار الإسلامي عن العمل السياسي على الساحة الفلسطينية، مع تزايد المد القومي حتى نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧. ويرى أن الحركات الإسلامية عادت إلى العمل السياسي والجهادي في فلسطين منذ الثمانينيات، لتضع فلسطين في موقعها الطبيعي، بوصفها هدفاً مركزياً للتيارات الإسلامية، وأن تجاهل هذا الواقع ينم عن جهل أو تجاهل لمغزى الأحداث التي شهدتها فلسطين في التاريخ الإسلامي على مدى أربعة عشر قرناً.

(٨)

مصطفى صفوان. **الكلام أو الموت (اللغة بما هي نظام اجتماعي: دراسة تحليلية نفسية)**. ترجمة مصطفى حجازي. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨. ١٩٨ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

مسار هذا الكتاب - كما يقدمه مؤلفه - هو سلسلة متتابعة من الرؤى

الطائفية تخوّل الرجال الإمساك بزمام أمور أسرهم ونسائها دون حدود. من هنا، ترى المؤلفة أنه لا بد من تحرك الدولة والمؤسسات الاجتماعية لوضع الضوابط القانونية الهادفة إلى الحدّ من الجرائم ضد النساء، والعمل على جعل مسؤولية مواجهة العنف الأسري مهمة المجتمع بأسره.

(٧)

عمر سعادة. **فلسطين في التاريخ الإسلامي**. دمشق: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٨. ٢٠٠ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى دحض المقولات المؤدلجة والأساطير التي روّج لها بعض المؤرخين اليهود، ومن تعاطف معهم من المؤرخين الغربيين، والتي تتحدث عن تاريخ خاص بفلسطين القديمة، بوصفها كياناً منفصلاً عن محيطها الجغرافي والحضاري، وعن حق تاريخي لليهود في فلسطين. ويتناول مؤلف الكتاب الأحداث التاريخية التي شهدتها فلسطين، بدءاً بأوضاع فلسطين قبل فتح الإسلام، مروراً بالفتح الإسلامي، ومن ثم الحروب الصليبية، وصولاً إلى حكم العثمانيين لبلاد الشام ومصر.

يتناول المؤلف أوضاع فلسطين في إطار الإمبراطورية الرومانية - البيزنطية، ليؤكد أنه لم يسبق لفلسطين أن شكّلت كياناً سياسياً مستقلاً عن بلاد الشام، الامتداد الطبيعي والجغرافي لجزيرة العرب. كما يؤكد أن تصوير الدخول المفترض لبنى إسرائيل إلى فلسطين، كحملة حضارة أو ثقافة مميزة من سائر حضارات المنطقة ومعارفها، فيه الكثير من التجاهل لحضارات شعوب المنطقة والحقائق التاريخية. وإذ

للعلاقات بينهما...». إنه قانون سابق «على القوانين الوضعية التي يسنّها البشر، وهو الذي يجعل الاجتماع الإنساني ممكناً، إذ يحكم علاقة الإنسان مع ذاته، ومع الآخرين، كما يحكم المجتمع.. وهو تحديداً قانون حصانة الآخر ومنع قتله أو الاعتداء عليه، وقانون منع الكذب وتثبيت صدقية الكلام والالتزام به، والتي من دونها ينهار الرباط الإنساني».

(٩)

نبيل عبد الفتاح. **الخوف والمتاهة**. القاهرة: دار ميريت، ٢٠٠٨. ٥١٧ ص.

يتناول هذا الكتاب حالة الخوف والكراهية التي اجتاحت العالم عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وانعكاسها السلبي على العلاقات الدولية والعلاقات بين الأديان والثقافات، التي اتسمت بأقصى درجات العنف.

ويرى مؤلف الكتاب أن لجوء الدول الكبرى إلى استخدام القوة لإخضاع أخصامها من الدول الأخرى والجماعات المناهضة لها بدافع «احتياجات الردع أو الحفاظ على الأمن القومي»، إضافة إلى العنف الذي تستخدمه الجماعات الراديكالية، أوجد حالة من عدم الاستقرار في دول المنطقة، تفاقمت مع الجمود السياسي نتيجة غياب تداول السلطة وتردي الأوضاع الاقتصادية.

يبحث المؤلف في حالة مصر التي تتجاذبها رؤى العولة والديمقراطية، والإسلاميين في ضوء المتغيرات بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، متناولاً الصراع بين السلطة والإسلاميين. ويخلص إلى أن

المتمركة من بداية العمل وحتى نهايته، حول سؤالين توأمين: أولهما، ما الذي يشكل وحدة المجتمع؟ وهو سؤال يحاول بعض الكتاب المعاصرين الإجابة عنه من خلال دمج «الإنسان الاقتصادي» (Homo economicus) لبنتام مع «الإنسان الاجتماعي» (Homo sociologicus) لدوركهيم. أما السؤال الثاني فهو: كيف يحدث، على رغم هذه الوحدة التي تبدو الحياة الإنسانية مستحيلة من دونها، أن نعيش كما نعلم فرادى، كما يقول كورنراد؟ وهو سؤال تتم عادة الإجابة عنه بشكل متعثر من خلال الكلام عن التوضيحات التي تفرضها الحضارة على الأفراد، أو حالات الكبت التي تملئها عليهم.

ينطلق المؤلف مستشهداً بقول المحلل النفسي جاك لاكان من أنه «لا يوجد بين شخصين إلا الكلام أو الموت»، فمن دون الكلام يصبح الإنسان بصدد الموت الكياني، وتنتفي أبرز شروط إمكان قيام المجتمع الإنساني. وتوضح مقدمة المترجم أن «الكلام أو الموت» تعبير كاشف في فهم جدلية الوجود الإنساني وتفاعلات البشر، «فإنما حوار تحت مظلة نظام الكلام الرمزي، واعتراف متبادل بين ذاتيتين، وإلا فهو العنف الذي يتكاثر راهناً على مدى الساحة العالمية، وما يجره من تنكر لإنسانية الآخر، وصولاً إلى هدره وقهره واستغلاله، وحتى إبادته». وكما يرد في مقدمة المترجم، فالكتاب يحمل في الأساس رسالة سياسية بين الذوات، وبين الحاكم والمحكوم، كما بين الشعوب، ويتجاوز السياسة بمعناها الشائع، وصولاً إلى رسالة الديمقراطية الفعلية، رسالة تقول: «إن قانون الكلام، هو المؤسس للكلام، والملزم للطرفين، والناظم

المسلح، وعملت من أجل المساواة كامرأة ومواطنة. لذا، فالكتاب يفند أيضاً الصور النمطية للمرأة العربية عامة، والمرأة العراقية خاصة، التي تقدم المرأة بوصفها ضحية غائبة عن الأنظار، فيما تظهر الوقائع منذ احتلال العراق حجم التضحيات التي تبذلها المرأة العراقية لتأمين الحاجات الأساسية لأسرتها - من طعام وماء ودواء وكهرباء وغاز وغير ذلك - وسط بيئة من الفوضى والتهديدات بالقتل والخطف والتعديات، يتحمل المحتل الذي فشل في تحقيق الأمن في العراق مسؤوليتها، بعد أن جند المنظمات النسائية غير الحكومية ومولها في إطار استراتيجيته للترويج لغزو العراق.

يضم الكتاب أربعة فصول، يوجز الأول التغيّرات التي طرأت على المجتمع المدني العراقي بما في ذلك مكانة المرأة فيه من خلال دراسة نهوض الدولة الحديثة. ويعرض الثاني لغزو العراق ودور المنظمات النسائية غير الحكومية التي سخرها الاحتلال للترويج لغزو العراق، ومن ثم لتغطية ممارساته تحت شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية المرأة وما شابه من أضاليل، فيما يتناول الثالث الحياة القاسية تحت الاحتلال، وتفكك الدولة، وغياب النظام والقانون، وما ينتج من ذلك من صناعة للموت، ليختم الرابع بعرض لتطور عمل المقاومة ضد الاحتلال، ودور المرأة العراقية فيه □

الكرامية التي عمّت العالم بعد أحداث أيلول/ سبتمبر ودول المنطقة، بما في ذلك مصر، تفاقمت نتيجة نظرة الغرب غير الموضوعية إزاء الإسلام والمسلمين، وحق الشعوب العربية في مقاومة الاحتلال، سواء في فلسطين أو العراق، واعتبار المقاومة وحركات التحرر عامة «إرهاباً». وقد دفعت حالة الخوف والكرامية إلى الحديث عن الحروب الصليبية والجهاد ودار السلام ودار الحرب. كما أدت السياسات الاقتصادية غير العادلة والخصخصة العشوائية وغياب تداول السلطة إلى مزيد من الإفقر والمواجهة بين السلطة والإسلاميين.

(١٠)

هيفاء زنكنة. مدينة الأرامل: المرأة العراقية في مسيرة التحرير. ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ٢٠٠٨. ١٧٦ ص.

يسعى هذا الكتاب إلى دحض الدعاية (البروباغندا) الأمريكية - البريطانية الاستعمارية التي رُوج لها في المجتمعات الغربية لتبرير الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق، والتغاضي عما نجم عنه من دمار ومأس، من خلال تصوير الاحتلال بوصفه «تحريراً» للعراق أو ضرورة لإقامة الديمقراطية فيه. كما إن هذا الكتاب بمثابة تاريخ شخصي لإمرأة عراقية عايشة حروباً وفترات سلام، والتحققت بحركات للتغيير الاجتماعي، وشاركت في الكفاح